

وزارة التضامن الاجتماعي

قرار رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٧

بتعدیل بعض أحكام نظام التأمين الاجتماعي

للعاملين بالبنك التجارى الدولى

وزير التضامن الاجتماعي

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديلة :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ بشأن إنشاء نظام التأمين الاجتماعى

للعاملين بالبنك التجارى الدولى :

وعلى موافقة مجلس إدارة البنك التجارى الدولى :

وعلى موافقة الجمعية العمومية لصندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالبنك

بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٧/٢/٢٣ بتعدیل بعض أحكام النظام :

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١ :

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بعبارة « ١٢٠٠ جنيه في الشهر » الواردة بصدر المادة (٦) من لائحة النظام

عبارة « ١٤٠٠ جنيه في الشهر » .

(المادة الثانية)

يلتزم الصندوق بـأداء مكافأة ترك الخدمة بواقع أجر ثلاثة شهور وربع من أجر الاشتراك الشهري الأخير عن كل سنة من سنوات الخدمة بالبنك وتستحق الصرف في الحالات الآتية :

(أ) بلوغ المؤمن عليه سن التقاعد .

(ب) وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كلياً مستديماً أثناء الخدمة وفي هذه الحالة يكون الحد الأدنى للمكافأة أجر ٣٠ شهراً .

وفي حالات ترك الخدمة لغير ذلك من الأسباب فيشترط لاستحقاق المكافأة ألا تقل مدة خدمة المؤمن عليه بالبنك عن عشرين سنة وتخفض المكافأة في تلك الحالة بنسبة (٪٢) عن كل سنة من السنوات الباقية حتى بلوغ المؤمن عليه سن التقاعد بحد أقصى (٪٣) .

وإذا رغب المؤمن عليه الذي لم يقضِ ٢٠ سنة خدمة في البنك في صرف المكافأة عند ترك الخدمة فتصرف له القيمة الحالية لهذه المكافأة محسوبة وفقاً للجدول رقم (٦) المرفق .

ولا يدخل ضمن مدة الخدمة المشار إليها بالفقرة الثانية المدة أو المدد التي سبق أن صرف المؤمن عليه المكافأة المستحقة عنها إعمالاً لحكم الفقرة السابقة .

(المادة الثالثة)

في حساب الحقوق والمتاعا التأمينية المقررة وفقاً لأحكام لائحة النظام يتحدد الحد الأقصى لأجر الاشتراك في التأمين اعتباراً من تاريخ بداية العمل بهذا القرار عن إجمالي مدد اشتراك كل مؤمن عليه بما فيه مدد الاشتراك السابقة على التاريخ المشار إليه ببراءة الحد الأقصى المنصوص عليه بالمادة (٦) بعد تعديله بهذا القرار .

(المادة الرابعة)

تُزاد المعاشات المستحقة حتى ٢٠١٧/١٠/٣١ الحالات بلوغ السن والعجز والوفاة وفقاً لـلائحة النظام بواقع (٪٢٠) من إجمالي قيمة المعاش المستحق وبحد أدنى مقداره مبلغ ٨٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

يُستبدل بالجدولين رقمي (٢) ، (أ) المرفقة بلائحة النظام الجداول المرفقة
بهذا القرار .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٧/١١/١
تحرياً في ٢٠١٧/١١/١

وزير التضامن الاجتماعي
غادة فتحى والى